الاتصال الاجتماعي ووقاية الشباب من السلوك الانحرافي

أ.خديجة مقاتلي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

ملخص :

بالرغم من المكانة الهامة التي يتبوؤها الشباب داخل الأسرة والمجتمع ، نظرا لما يمثلونه من طاقة وحركية ورأسمال بشري ثابت ، إلا أنهم في الوقت ذاته يمثلون تحديا حقيقيا لجميع الأمم ، بسبب تطلعاتهم الجامحة وأمالهم العريضة التي قد تجعل البعض منهم ينحرفون عن الطريق ويسلكون سلوكيات يدينها القانون أو تنبذها المعايير الاجتماعية السائدة ، وعليه ينبغي الحفاظ على هذه الشريحة الهامة للمساهمة الايجابية في كافة مجالات التنمية ، وحتى يتحقق ذلك يجب وقايته من المشكلات بكافة أنواعها ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اتصال فعال يكنى بالاتصال الاجتماعي هذا الأخير كفيل بتصحيح سلوكات واتجاهات الشباب التي حكم عليها بأنها مضرة بالمصلحة العامة .

الكلمات المفتاحية : الاتصال الاجتماعي ، الوقاية ، الشباب ، الانحراف .

مقدمة :

يعتبر الاتصال أداة فعالة في التسيير بالنسبة للدول والمؤسسات الذي يستطيع أن يقضي على سلوكيات معينة أو يعدلها أو يؤدي إلى ظهور أخرى جديدة تماما أو تكريس بعض القيم والاتجاهات في المجتمع ككل أو في بعض قطاعاته الرئيسية ، وهذا عن طريق الإفحام والإقناع وفق أساليب وطرائق علمية أثبتت نجاعتها في الميدان لدى بلدان كثيرة تراكمت فيها تجارب توظيف الاتصال بمختلف ميادينه عموما ، وتحديدا الاتصال الاجتماعي لمعالجة قضايا المجتمع المختلفة كالأمراض أو الآفات الاجتماعية ، من خلال تصحيح السلوكات والاتجاهات التي حكم عليها أنها مضرة بالصالح العام ، ولذلك يعد الاتصال الاجتماعي أرقى أشكال الاتصال لأنه يتكفل بحاجات وانشغالات ومشاكل الأفراد والجماعات خاصة إذا سلمنا بان المشكلات الاجتماعية والفردية هي ظواهر إنسانية مرتبطة بتعقد المجتمعات المعاصرة وتطورها وتغيرها المتسارع .

كما أن سلوك الشباب في أي مجتمع من المجتمعات وفي العديد من الفضاءات كالأسرة والمدرسة والشارع ، هو دائما موضوع ملاحظة وتقييم بالإيجاب أو بالسلب من طرف الذين ليسوا شبابا ، وهذا لعدة أسباب منها عددهم بحيث يشكلون النسبة الأكبر من مجموع السكان في بعض البلدان وبصفة خاصة البلدان الانتقالية مثل الجزائر ، وعدم نضجهم الفكري ، وعدم شعورهم بالمسؤولية بالقدر الذي يرضاه الكبار ، وميلهم إلى التمرد عن الأوضاع القائمة ، ولأنهم يمثلون مستقبل الأمة في أي بلد كان ، بوضعهم الرأسمال البشري الثابت ، والاهم بسبب ما يصدر عنهم من انحرافات سواء كان ذلك من وجهة النظر القانونية أو الاجتماعية أو الأخلاقية ، من هذا المنظور فان سلوكيات الشباب أضحت من المواضيع الأكثر دراسة وبحث في جل البلدان ، وعليه أصبح سلوك الشباب من المواضيع التي تشغل بال المؤسسات السياسية والتربوية والأكاديمية ، وهذا الانشغال يركز أساسا على السلوكيات السلبية أو المنحرفة لدى الشباب، وعليه جاء هذا المقال من اجل فهم الأسباب والعوامل المتسببة في انحراف الشباب ومحاولة اقتراح الحلول المناسبة والكفيلة للقضاء على تلك الظاهرة أو الحد منها ، وبالتالي تقديم أهم استراتيجيات التكفل بالشباب وسبل وقايتهم وعلاجهم من ظاهرة الانحراف ، "فدرهم وقاية خير من قنطار علاج " ، حيث أن المدخل الوقائي يوفر الوقت والجهد والتكاليف ويخفف العبء العلاجي بصفة عامة.

تحديد المفاهيم :

الاتصال الاجتماعي : يعرف " عبد الباسط محمد الحسن " الاتصال الاجتماعي على انه : الإجراء الذي يتم به تبادل الفهم بين الكائنات البشرية أو هو العمل الذي عن طريقه تنتقل المعاني من إنسان لأخر أو جماعة لأخرى ، وهو نقل رسالة إعلامية للمجتمع عن طريق حملات إعلامية والتي تحمل أفكار واضحة ومفيدة تخدم الصالح العام[1] .

كثيرا ما يشير إلى الاتصال العمومي على انه تبادل للمعلومات فالاتصال لا يعني الإعلام والاستعلام فقط ، وإنما يعني الإقناع أي تغيير آراء وسلوك الآخرين ويتم الركون إلى الاتصال الاجتماعي كلما دعت الحاجة للبحث عن التغيير لفائدة إصلاح المجتمع ككل ، فالاتصال يصبح اجتماعيا عندما يبحث عن تغيير وتعديل لصالح المجتمع برمته ، عندما يجيب إلى تطلعات ومصالح أعضاء هذا المجتمع في مسائل تهمه (مثل : معالجة المشاكل الاجتماعية ،ترويج قيم إنسانية) ويصبح اتصالا اجتماعيا عندما يكون هدفه الأول تصحيح سلوكات اعتبرت مجحفة بالقدر الكافي لتبرير عملية جماعية ، فيسمح بذلك بجذب موافقة اكبر عدد ممكن للقيام بمهمة مشتركة فهي تدفع كل فرد لأخذ حصته من المسؤولية لخدمة المجتمع[2] .

ومنه يمكن القول أن الاتصال الاجتماعي نشاط أو تقنية تستخدم لحل المشكلات أو المساهمة في حل المشكلات والآفات الاجتماعية التي تفرزها التطورات المختلفة ، فهو يهدف إلى نقل وتوصيل الأفكار والمعارف حول قضية أو مشكلة اجتماعية إلى الجمهور المستهدف من اجل تصحيح سلوكات اعتبرت مجحفة ومضرة ومعاكسة للطبيعة الإنسانية السليمة ، وذلك عن طريق الإقناع الذي يمكن الأفراد من الاندماج الطوعي .

الوقاية : بأنها مختلف الجهود المجتمعية التي تهدف إلى الحيلولة دون توفر عوامل وظروف الجريمة أصلا[3] . لذا تعرف الوقاية بأنها محاولة التغلب على الشروط والظروف التي تؤدي بالأفراد إلى إتباع سلوكات منحرفة أو القيام بأعمال تعد قانونيا جرائم أو سلوكيات شاذة [4] . والوقاية كعملية إرشادية تتم من خلال المنهج الوقائي ، وهو منهج التحصين النفسي ضد المشكلات والاضطرابات والأمراض النفسية ، ويهتم بمنع حدوثها وإزالة أسبابها ، وكشفها مبكرا للسيطرة عليها ومنع تطورها وتفاقمها [5].

الشباب : يعرف الجعب الشباب بأنه : مرحلة قوة بين ضعفين ، قوة بين ضعف الطفولة وضعف الشيخوخة ، وهي مرحلة عمرية بين 15-25 سنة [6].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض علماء الاجتماع المعاصرين قد حصروا فترة الشباب في الشريحة العمرية من 15 إلى 25 سنة ، وتم تبني هذا التحديد كإطار مرجعي للسنة الدولية للشباب عام 1985[7] .

الانحراف : يعرف بأنه السلوك الإنساني غير السوي لأنه لا يتماشى مع القيم والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوك الأفراد ، فهو إذا عدم مسايرة المعايير الاجتماعية أو بمعنى أخر عدم التوافق أو الصراع[8] .

أولا: الشباب ومشكلة الانحراف

بدأت في السنوات الأخيرة تنتشر ظاهرة اجتماعية خطيرة في المجتمع الجزائري ، هذه الظاهرة التي تهدد بالأساس فئة الشباب ألا وهي ظاهرة الانحرافات السلوكية ، هذه الأخيرة التي تجعل المجتمع على شفا حفرة ، لأنها كما وسبق الذكر تهدد الفئة التي من شانها أن تقود المجتمع نحو الأمام الأفضل . إذن فما معنى الانحراف ؟ وما الأسباب التي تجعل من الشباب أكثر عرضة للانحراف ؟ وما انعكاسات ومظاهر انحراف الشباب داخل المجتمع ؟ وكيف يساهم الاتصال الاجتماعي في وقاية الشباب من السلوك الانحرافي ؟

الانحراف لفظ صعب التعريف لكن عموما يمكن القول انه الخروج عن الطريق السوي والخروج أيضا عن كل ماهو مألوف ومعتاد فالانحراف داء يلقي بسلاحه خاصة في فئة الشباب ، إذ كلنا نعلم أن هذه الفئة يقوم عليها بناء المجتمع أو هدمه ، وكذا تطور المجتمع أو تأخره في النمو والصيرورة ، فمرحلة الشباب مرحلة النشاط والحيوية والرغبة والإرادة ، هذه الصفات التي تكون ايجابية ومميزة لمرحلة الشباب إلا أنها تنقلب إلى العكس تماما إذا حلت مجموعة من الأسباب والعوائق ،. إذ يستخدم البعض مفهوم الانحراف الاجتماعي بمعناه الواسع حيث يتمثل في تطبيقه على أي سلوك لا يكون متوافقا مع التوقعات والمعايير التي تكون معروفة داخل النسق الاجتماعي ويشارك فيه الشخص بقية أفراد المجتمع ، ويفسر بعض العلماء والباحثين مفهوم الانحراف من منظور سيكولوجي يتمثل في الربط بين الصراع ما بين الرغبات والغرائز الفردية من جهة وبين الضغوط التي يفرضها أعضاء الجماعة الاجتماعية من جهة أخرى ،ومن ثم ينظر إلى الانحراف باعتباره نتيجة لفشل عوامل الضبط الاجتماعي والسيطرة عليها . وبهذا نجد أن مفهوم الانحراف الاجتماعي له دلالات متعددة تبدأ بالاتساع الشديد بحيث يشمل كل أنواع السلوك التي

تعتبر خروجا على ما استنه المجتمع وما ارتضاه من أوضاع ، كما انه قد يضيق ليفسر في ضوء ثقافات فرعية معينة [9].

يعتبر السلوك المنحرف عن قيم المجتمع احد الأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تصيب الحياة العامة وتعطل القوانين ، وتضعف السلطة ، وتهدد منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تحفظ مصالح المكونات الاجتماعية على اختلافها ، ونظرا لما يشكله هذا الفعل الشاذ ، الذي ينمو عادة في أجواء الاضطرابات والتداعيات المحلية التي تشهدها المجتمعات ، فقد أولى الكثير من علماء الاجتماع أمثال دوركاهيم وميرتون هذه المسالة أهمية كبيرة وبينوا أسبابها والخطوات المطلوبة ، للتعامل معها ومواجهتها باعتبارها مرضا اجتماعيا يستدعي علاجا سريعا ، وأكدوا على الاحتياطات العالية لردع المتمردين وإصلاحهم ، وتفعيل الضبط الاجتماعي في حالة فشل السلطة ، موضحين في الوقت نفسه انه سلوك منحرف ينافي الأخلاق ، والآداب العامة والقانون والدين [10].

هذه السلوكات تعبر عن المعنى العام للروح الجماعية التي يستوجب الخضوع لها من منطلقات متعلقة بالحفاظ على الموروث التاريخي ، وأيضا من اجل الحفاظ على النسيج العلائقي بين الأفراد وعلى نسقية الاستمرار والتواتر بين الأجيال ، من شان هذا أن يضمن الحفاظ على معايير الجماعة لترسيخ وتثبيت مجموع القيم الناشئة من روح وعمق الأفراد وحفظ النسق العام من خلال آلية التماثل لهذه القوانين ، وأي اختراق لهذه القوانين ، يعتبر اختراقا للموروث الثقافي ، وبالتالي ه و تعبير صريح عن سلوك انحرافي يحمل في طياته الكثير من المعاني المساعدة في تفكيك النسق العام للمجموعة في مقابل ذلك ، قد يعبر السلوك الانحرافي عن مجموع الميولات والرغبات الداخلية التي تجعل الفرد يصطدم بالجماعة من خلال الأسلوب الرافض لقوانينها ، إذ يزداد هذا الشعور بالانتساب للفضاء الانحرافي تثبيتا من خلال الرفض القاطع للجماعة بفرض العقوبات كالنعت الجارح والإقصاء والتهميش وبالتالي يعرف " الانحراف " انه كل ابتعاد عن الخط السليم ، إلا أننا عندما نتحدث عن السلوك الاجتماعي ، لا يمكننا أن نطبق هذا التعريف نصيا لصعوبة تحديد ما يمكن أن نصطلح عليه بالخط المستقيم ، فمظاهر الانحراف السلوكية تتعدد وتختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة لأخرى نتيجة اختلاف المعايير والقوانين والثقافات وكذلك نتيجة التطور الطبيعي في أساليب المعيشة[11] .

ثانيا : عوامل انحراف الشباب

إن الانحراف ظاهرة اجتماعية مرتبطة اشد الارتباط بمختلف الجوانب المتعلقة بالحياة الاجتماعية ، لذلك تعددت الأسباب والمحركات التي تقف وراء حدوثه ، وبالتالي مشكلة الانحراف كظاهرة تعود بمسبباتها الاجتماعية إلى مختلف الظروف الاجتماعية والبيئية التي ترتبط بالفرد وتحيط به ، وعليه يمكن لنا إرجاع عوامل انحراف الشباب إلى العوامل التالية:

***الأسرة :**

فالأسرة مسئولة إلى حد كبير عن ارتفاع مستوى الاضطرابات السلوكية بين أفرادها والميل إلى الانحراف ، وقد ينشا ذلك عن عدم استقامة العائلة في الخطوط الأساسية للتربية التي تنتهجها ، فقد تبالغ في تعاملها بأسلوب العطف والرعاية والحماية ، وقد تستخدم الأسلوب الأخر المتناقض تماما ، فالإفراط والتفريط في تربية الأبناء يؤدي إلى مالا تحمد عقباه من نتائج مضادة لمطالب الأبويين والمربين ، ورغبتهما في إصلاح الأبناء وسلامتهم ، فالتذليل فوق الحد الطبيعي والتحقير للسلوك والتصرفات أمام الأقران والضيوف بالذات أو جعل الأبناء يختلطون بأفراد مشبوهين ، أو عزلهم وإبعادهم لفترات طويلة عن الاجتماع المألوف لديهم لسنوات ، يجعلهم عرضة للانحراف والخمول والكسل أو بالامتثال لسلوك الخاطئ والنشاط المحرم[12] .

ويضيف "عثمان احمد سلطان " أن هناك عوامل أخرى في انحراف الحدث في محيط الأسرة مثل الجو العائلي المحيط بالحدث ، ضعف الأبوين المتناهي ، القسوة البالغة ، الفقر والبخل ، وسوء السيرة أو حسن الخلق ، فقد الأبوين أو احدهما ، إدمان الأب المخدرات أو الخمور .... والبيئة الأسرية بما تضمنته من كافة مظاهر التفكك والتصدع تلعب دورا هائلا في انهيار بناء شخصية الحدث وتربيته وتنشئته وتؤدي إلى انزلاق الحدث في هوية الجريمة والانحراف ، وبالتالي إذا كانت الأسرة هي عامل للتنشئة الأول ، فهي كذلك عامل مولد للانحراف[13] .

***المدرسة :** تلعب المدرسة دورا هاما في الصحة النفسية والصحة الجسمية للطلاب ، فالبيئة المدرسية التي تراعي الجوانب المرتبطة بفترة النمو والمراهقة للطلاب تساهم في جعل المراهق يستغل فترة المراهقة في اكتساب خبرات مفيدة تساعده في تكوين اتجاهات ايجابية تجاه الذات وتجاه القيم السائدة في المجتمع وتجاه المجتمع ككل ، ومما لاشك فيه أن هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية التي قد تعيق

المدرسة عن أداء الدور المناط بها في دمج الطلاب في بناء وثقافة المجتمع ككل ومن ذلك سوء معاملة بعض المدرسين للطلاب مما يولد لدى الطلاب رفض أنماط السلطة في المجتمع وعدم تقبل قيم ومعايير المجتمع ، ويفترض أن تقوم المدرسة بغرس القيم الاجتماعية الايجابية التي تحقق الأهداف العليا للمجتمع في نفوس الناشئة ولكن أحيانا يحدث العكس حيث تسهم المدرسة ولو بشكل غير مباشر في تكوين قيم سلبية ومنحرفة لدى طلابها مما ينعكس على سلوكياتهم في المستقبل ويخرج جيل من الفاشلين والمنحرفين ، يتضح مما سبق أن للمدرسة دورا كبير لا يقل أهمية عن دور الأسرة من حيث الأهمية كونها ، إحدى المؤسسات الأساسية التي تساهم في تشكيل عقلية ووعي المراهق وتركيبته النفسية وكثيرا ما تلعب المدرسة دورا سلبيا يجعلها تدخل ضمن إطار العوامل المسببة للانحراف [14].

***الشغل :** قد ينحرف الحدث رغم تواجده بمؤسسات تربوية تعمل على تلقين القواعد والقوانين الواجب طاعتها كما وسبق ذكره الأسرة والمدرسة فما حال هذا الحدث في مجتمع العمل الذي يختلف تماما عن مجتمعه الحقيقي أين يلتقي بأفراد عديدين ، لهم نماذج سلوكية متنوعة ورب عمل لا يعني إلا بالناحية النظامية ولا يعنيه سلوك الحدث ما لم يؤثر في سير العمل ، والأحداث ميالون إلى التقليد والمحاكاة ، وقد يستغل الحدث ممن هم اكبر منه في أعمال غير مشروعة مما ينتج عنها أثار ضارة على سلوك الحدث مستقبلا[15].

***أصدقاء السوء :** ويقصد بها حالة الزمالة والرفقة ، والتي تعني وجود الأشخاص معا في ممارستهم لنشاط ما ، سواء كانوا في المدرسة أو المصنع أو الحقل أو المقهى ، أو النادي أو على ناصية الطريق ، وتعتبر جماعة الرفاق إحدى الجماعات الأولية التي تؤثر في سلوك الفرد واتجاهاته ، فبخروج الطفل من بيئته الأسرية إلى أول بيئة يتعامل معها في حياته والتي عادة ما تكون هي المدرسة ، يلتقي فيها بأطفال آخرين ذووا اتجاهات وسلوكات وقيم مغايرة لاتجاهاته وسلوكاته وقيمه داخل هذا المجتمع الجديد يتعرض الطفل لتأثيرات زملائه ، حيث انه يجد الفرصة للتقليد والتعلم واكتساب مبادئ وسلوكات جديدة ، وقد يكون ما اكتسبه وتعلمه من مبادئ وقيم بناءة ساعدته في تكوين شخصية سوية ، وقد يكون على النقيض تماما من هذا ، حيث انه يكتسب سلوكات منحرفة ومبادئ هدامة خارجة عن قيم وعادات مجتمعه والتي تعلمها فيما مضى داخل أسرته وبذلك يعرف طريقه إلى الانحراف ، معتبرا أن ما كان يعيشه وتلقنه له أسرته من اتجاهات وأفكار وسلوكات ما هو إلا مجرد قيود أو ضغوطات فرضتها عليه ، لطالما أتعبته وقيدت حريته ،

وقد حان الوقت لان يواجه هذه الضغوط ويسترجع حريته المسلوبة ، وتزداد هذه الرغبة في التخلص منها (أي الضغوط) والشعور بالحرية خاصة في مرحلة المراهقة ، ويتم ذلك عن طريق الرفاق الذين أصبحوا يشكلون بالنسبة له أهم جماعة ، لأنه وجد فيها التعويض عن إهمال الأسرة والفقر أو القسوة الشديدة أو الحماية الزائدة ، فيشعر بترابطه مع عناصر الجماعة (الرفاق) وأنهم كل واحد ، وهذا الشعور بالانتماء يبدد لدى كل عنصر منهم الشعور بالذنب والكآبة ، والمغامرات تمنحهم فرصة الشعور بقوة الذات التي تساندها الذات الجماعية [16].

ويضيف " مصطفى شريك" في مدونته علم اجتماع الجريمة والانحراف عوامل نفسية أخرى متعددة من أهمها الشعور بالعجز والعداوة والشعور بالاغتراب النفسي والحرمان من مشاعر الدفء العاطفي ، وكذا عدم إشباع حاجاتهم إلى الشعور بالحب والحنان والقبول على مستوى الأسرة ثم على مستوى المؤسسات الأخرى التي تحتضن الشباب وهي تمثل أهم الدوافع النفسية التي تجعل الأفراد ينحرفون ويدخلون عالم الجريمة[17] .

بالإضافة إلى ذلك تلعب البيئة الثقافية واحدة من المؤثرات الكبرى التي تسود الجماعة ومستوى التعليم فيها ينبثق عنها جميعا عادات الجماعة وتقاليدها وأسلوبها في الحياة ، فإذا كانت هذه الضوابط مستثمرة في غير محلها ولا تستطيع أن تستوعب الفرد وتعداها دفعت بصاحبها كما قال " كوهن " إلى العدوان واكتساب تصرفات إجرامية وذلك في دراسة له حول ارتباط العوامل الثقافية بالسلوك الانحرافي[18] .

كما تبرز أهمية العامل الاقتصادي في مجال الجريمة ، باعتباره دافعا قويا لارتكاب الأفعال المنافية للقانون ، وذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية ، ولقد كشفت عدة دراسات مدى تأثير المستوى الاقتصادي للأسرة على ظاهرة جنوح الأحداث منها دراسة عدلي السمري التي توصلت إلى أن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة هي السبب الرئيسي في السلوك العدواني للأبناء[19].

كما ينعكس الوضع الاقتصادي للأسرة على نوعية شخصية أفرادها في قدرتهم على تحمل الفقر والعوز ومقاومته ، أو عدم التمكن من ذلك مما يؤدي بهم إلى ارتكاب المخالفات والجنح ، وهذا ما ذهب إليه " كارل ماركس " بقوله " إن القضاء على المشكلات الاجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة ، وإنما يتم بإصلاح النظام الاقتصادي[20] .

ثالثا : الإستراتيجية الوقائية لمعالجة الشباب من الانحراف

أهمية الوقاية من الجريمة والانحراف

يتمثل الانحراف في مظاهر السلوك غير المتوافق مع السلوك الاجتماعي السوي والصورة البارزة لهذا الانحراف تبدو في إقدام المنحرف على ارتكاب جريمة يعاقب عليها لمساسها بسلامة المجتمع وأمنه ، مما يعتبر انحرافا حادا أو انحرافا جنائيا ، أما الا نحراف المجرد الذي لا يعد جريمة فهو الانحراف الذي ينطوي على مجرد مظهر من مظاهر السلوك السيئ ، كالمروق من سلطة الوالدين ، أو مخالطة ذوي السيرة السيئة ، أو القيام بتصرفات طائشة دون مراعاة القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية ، ومثل هذه الانحرافات إذا لم تعالج تتطور غالبا إلى انحرافات حادة جنائية ينطبق عليها وصف الجريمة . ومشكلة الانحراف سواء أكان انحرافا مجردا أم انحرافا حادا جنائيا ، فهو حصيلة عوامل فردية واجتماعية وبعبارة أدق اختلالات فردية واجتماعية ، ولخطورة هذه الاختلالات وما يترتب عليها من انحرافات ، لابد من مضاعفة الجهود الوقائية للحيلولة دون نشوئها ، والجهود العلاجية لمواجهتها عند نشوئها [21].

إن موضوع مكافحة الجريمة والانحراف والوقاية منها ، يعد من الموضوعات الرئيسية المهمة للمجتمع ، لان الوقاية السليمة والفاعلة من شانها أن تحول دون وقوع الجريمة والانحراف ، وتسهم بالتالي في إعداد المناخ الصالح الذي يتربى فيه النشء ، ولاشك أن منع الجريمة قبل وقوعها أجدى وانفع للمجتمع من مكافحتها وإيقاعها قبل حدوثها .

إن اصطلاح الوقاية من الجريمة يعني اللجوء إلى عمل كل السبل الكفيلة بمنع الجريمة قبل وقوعها من خلال إزالة كل عوامل الجريمة وأسبابها سواء كانت هذه الإزالة تقتضي علاج الخصائص البدنية والعقلية والوجدانية للفرد -حدثا أم بالغا- أو تقتضي علاج البيئة التي يعيش فيها الفرد والمجتمع الذي يعمل في محيطه أو علاج التفاعل بينهما [22] ، فالوقاية من الانحراف سياسة وعمل ، تتضمن السياسة وضع الخطوط الرئيسية الموجهة لعملية الوقاية ، ويتضمن العمل التنفيذي الميداني لهذه السياسة عبر الأجهزة والمؤسسات المتخصصة ذات الأدوار المحددة في عملية الوقاية ، والتصدي للجريمة عبر الوقاية على مرحلتين : مرحلة متقدمة تتناول مسببات الانحراف والأوضاع الخطرة التي يسلكها بعض

الأشخاص والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الانحراف فالإجرام ، ومرحلة متأخرة تتناول علاج المجرم والمنحرف بعد سقوطه عن الطريق القويم وذلك بغية إنقاذه من الهاوية التي وقع فيها ووقاية له ومنه في المستقبل.

- **المرحلة الوقائية المتقدمة : خطر الانحراف ومعالجته :**

أثبتت كافة الدراسات التي أجريت على أوضاع المنحرفين والمجرمين أن سلسلة من العوامل والمسببات تتضافر قبل إقدامهم على ما أقدموا عليه فتضعهم في وضع خطر ، سمي " خطر الانحراف والإجرام " لان الفاصل بين هذا الوضع والانحراف والإجرام خطوة أو شرارة ، إذا تحققت تحول الخطر إلى حقيقة قاسية ممثلة بالفاعل وضحيته لان كليهما يصبح حالة اجتماعية تتطلب التدخل السريع لراب الصدع والتعويض عما حصل والوقاية للمستقبل.

إذ تتصف مرحلة ما قبل الانحراف بغياب التوجيه التربوي والعناية الشخصية والعاطفية الوالدية والرقابة الذاتية والاجتماعية ، كما تتصف غالبا بانعدام المأوى المناسب ماديا ومعنويا وانعدام التعليم والتثقيف وعدم إمكانية العمل ، وكثيرا من الأحيان يرافق ما قبل الانحراف شعورا بالانزواء والرفض من قبل المجتمع أو صعوبة في التكيف معه أو عدم تقبل منه أو تعارض في المبادئ السلوكية ، فإذا انضمت مثل هذه العوامل المسببة إلى تلك التي ذكرناها من قبل زاد خطر الانحراف وأصبح الأفراد في مرحلة صعبة ودقيقة لا تبعدهم عن الإجرام سوى الفرصة السانحة لذلك [23].

وبديهي إن هم المسؤولين عن الأمن الاجتماعي ينصب على معالجة الأوضاع المؤدية إلى خطر الانحراف فالإجرام ، عبر التركيز على دراسة كل وضع من هذه الأوضاع بغية الوقوف على مسبباته والعوامل المهيأة أو المساعدة على نشوئه والعمل على معالجته بصورة تقي من هم ضحية له خطر الانحراف نحو الإجرام والسلوك الشاذ اجتماعيا وأخلاقيا ، ضف إلى ذلك إيجاد العمل المناسب لإخراج المهددين بخطر الانحراف من الماسي التي يتخبطون فيها وإبعادهم عن المؤثرات السلبية التي تحكمت بهم ، وتحريرهم من سيطرة ذوي البأس عليهم وضمهم إلى جماعات بناءة ذات السلوك السوي والقويم .وأخيرا لابد من القول بان العمل الوقائي يعتمد في نجاحه على توفير الاحتياجات الفردية الأساسية من غذاء وكساء وصحة وتعلم وتثقيف ، لان من العبث انتظار استتباب امن اجتماعي في حالة عدم اكتمال عناصره كافة [24] ، ولاشك بان العوز والفاقة والحرمان ، التي يعاني منها منعدمو الدخل وذوو الدخل الشحيح لابد أن يدفع بعضهم لتامين

احتياجاتهم الضرورية لمواصلة الحياة إلى اللجوء لوسائل غير مشروعة تعد جرائم كالسرقة والاختلاس والاحتيال والرشوة ، كذلك قد تدفع الحاجة بعض المحرومين إلى ارتكاب جرائم قتل وإيذاء أو إتلاف لأتفه الأسباب ، من جراء توترهم النفسي الناشئ عن شعورهم المرير بحرمانهم من كل أو بعض مقومات الحياة [25].

- **المرحلة الوقائية المتأخرة: معالجة المجرم والمنحرف :**

إذا تعذر على الخطة الوقائية المتقدمة تحقيق أهدافها والحيلولة دون تحقيق الانحراف والإجرام اقتضى معالجة من انحرف أو أجرم ، بالرغم مما بذل تجاهه من تدابير وقائية أو نتيجة لظرف خاص قاده إلى هذا المصير دون أن يتسنى للتدابير الوقائية أن تخضع له [26].

يتميز العمل العلاجي في هذه المرحلة المتأخرة بأنه ينصب على حالة شخصية تستدعي تعاملا خاصا مع المجرم أو المنحرف بالنظر للأسباب الشخصية والفردية التي قادته للوقوع في وضعه الحالي ، ويهدف هذا العمل إلى تصحيح هذا الوضع بمعالجة الأسباب التي ساهمت في إحداثه ، فإذا كانت الحالة مرضية أو نفسانية أو اجتماعية تحولت الجهود إلى معالجتها ، إذ تظهر الحاجة إلى اعتماد تقنيات وأساليب علمية من شانها إيجاد المناخ المناسب الصالح لتقبل التوجيه والتأهيل المدني لدى من حرموا من حرية التصرف والقول والعمل إلا ضمن الحدود التي تسمح بها المؤسسات الإصلاحية والسجون ، فالمحكوم عليه بالسجن أو بالوضع في مؤسسة إصلاحية ينفذون

في الواقع عقوبات مانعة للحرية كليا في السجن وجزئيا في المؤسسات الإصلاحية ، وبالتالي لابد من اخذ هذا الواقع العقابي بعين الاعتبار عند وضع الخطط العلاجية والتربوية اللازمة لإعادة تأهيل المحكوم عليهم تأهيلا مدنيا واجتماعيا مهيئا لإعادتهم إلى المجتمع كعناصر صالحة ومفيدة لأنفسهم وللغير ، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضا سن المحكوم عليهم فيخصص الأحداث منهم لتدابير علاجية وتربوية تختلف نوعا ما عن تلك المخصصة للراشدين ، كما تؤخذ بعين الاعتبار وضع الراشدين أنفسهم لان منهم المنحرف المبتدئ والمكرر والممتهن للإجرام ، فكل فئة منهم تحتاج إلى خطط وبرامج خاصة بما تتوافق مع احتياجاتها التربوية والتوجيهية وقدراتها الشخصية على التكيف والتأهيل المدني والاجتماعي .

إن تحقيق هذا الهدف يشكل بحد ذاته، ما أسميناه بالمرحلة الوقائية المتأخرة باعتبار أنها تساهم في الحيلولة دون حدوث الانحراف والإجرام مستقبلا ، فالوقاية تتحقق إما في مرحلة متقدمة على الإجرام والانحراف فتحول دون حصوله ، وإما في مرحلة لاحقة بان تحول دون حدوثه مجددا من خلال علاج المجرم والمنحرف وتأهيله التأهيل اللازم بغية صونه من الانزلاق مجددا ، فالوقاية في مرحلتيها السابقة واللاحقة هي تحصين الفرد ضد الانحراف والإجرام بإحاطته بالوسائل المانعة لحدوث الاضطراب السلوكي لديه المؤدي للانحراف ، وتعزيز قوة التصدي لديه تجاه سلبيات الحياة ومشاكلها بحيث يتغلب على الصعاب بالوسائل العادية والشرعية دون اللجوء إلى السلوك غير الشرعي والقانوني ، كما ترمي الوقاية إلى تعزيز مقدرة الفرد على الصمود أمام مغريات الانفلات السلوكي وما يحققه من إرواء لنزوات فردية تكون إجمالا متعارضة مع المتطلبات الاجتماعية ومتجاوزة لحدود الحرية الفردية وملحقة الضرر بالآخرين . ومن المفيد لفت النظر في النهاية إلى الفوائد الجمة التي يجنيها المجتمع من الوقاية السابقة على الانحراف ، لما توفره من مشاكل فردية وجماعية على الصعيد الإنساني والمادي فدرهم وقاية خير من قنطار علاج [27].

متطلبات نجاح السياسة الوقائية في المجتمع : يوضح "عمر التومي الشيباني" أن من متطلبات ومقتضيات الوقاية الناجحة من الجريمة والانحراف ما يلي:

-وأيا كانت العوامل والأسباب والمتغيرات التي تكمن وراء ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمع، فانه لابد لهذا المجتمع بكافة أفراده وقواه وجماعاته ومؤسساته ومنظماته وأجهزته ،أن يواجه هذه الظاهرة الاجتماعية المرضية مواجهة شاملة متكاملة ، تأخذ في اعتبارها كافة جوانب الظاهرة أو المشكلة وكافة العوامل والأسباب والمتغيرات والظروف ذات العلاقة بها ، حيث انه لا يمكن لهذا المجتمع يحقق تنمية حقيقة وشاملة ويحقق رضاء بين أفراده وجماعاته إلا بالمواجهة الفاعلة والشاملة لظاهرة الجريمة والانحراف بكافة مظاهرها وأشكالها ، حيث انه من خصائص المواجهة الشاملة لظاهرة الجريمة والانحراف أنها [28] : تأخذ في اعتبارها كافة مظاهر وأشكال الجريمة والانحراف وكافة العوامل والأسباب والمتغيرات والظروف ذات إمكانية التأثير فيها ، وإنها تهتم وتتكامل بين الجوانب والأبعاد الثلاثة للرعاية والخدمة الاجتماعية ، وهي : البعد الوقائي ، والبعد العلاجي ، والبعد الإنمائي أو الإنشائي ، مثلها في ذلك مثل مواجهة بقية المشكلات الاجتماعية والمشكلات الثقافية والتربوية والمشكلات الصحية والنفسية ، إن العمل الأمني في المجتمع ومواجهة الجريمة والانحراف فيه كل لا يتجزأ ولا يتحقق بصورة كاملة ومرضية إلا بالربط

أو التكامل بين الأبعاد الثلاثة المشار إليها . فإذا كانت الوقاية من الجريمة والانحراف تعني في ابسط معانيها تفادي الجريمة والانحراف قبل وقوعها ، فان المقصود بالعلاج في مجال مواجهة الجريمة والانحراف هو مكافحة الجريمة والانحراف الواقعين بالفعل وضرب كل متمرد وانحراف يمس الجماعة أو الأفراد وتتبع المجرمين والمنحرفين والكشف عنهم وعقابهم بما يتلاءم مع جرائمهم وانحرافاتهم ، أو منع حدوث الجريمة للمرة الثانية ، أي منع وقوع الجريمة مرة أخرى بعد ان سبق وقوعها ، وحسب هذا المعنى ، فان العلاج الذي يبدأ في مرحلة ما بعد وقوع الجريمة ينطوي ضمنيا على معنى الوقاية .كذلك الجانب أو البعد الإنمائي أو الإنشائي في مواجهة ظاهرة الجريمة والانحراف ، فانه بحكم اهتمامه بتنمية المعارف والقدرات والمهارات والاتجاهات المرغوبة لدى الفرد من خلال عمليات التعليم والتدريب والتثقيف والتوعية لمساعدته على التوافق أو التكيف مع نفسه ومع الوسط الذي يعيش فيه .

-بالنسبة للبعد الوقائي فانه يعتبر أهم جوانب وأبعاد المواجهة للجريمة والانحراف ، لان الوقاية السليمة والفاعلة من شانها أن تحول دون وقوع الجريمة والانحراف وتتفاداهما قبل وقوعهما ، وتوقف انتشارهما وعدواهما ، وتسهم بالتالي في إعداد البيئة الصالحة وتحول دون نمو ونشوء الشخصية المجرمة أو المنحرفة [29].

- ومن متطلبات ومقتضيات الوقاية الناجحة من الجريمة والانحراف : أن يتم التصدي مبكرا للنوازع الرافضة لقيم المجتمع ونظمه وقوانينه وللانحراف في بدايته من قبل أن يتمكن من الشخص ويصبح عادة متأصلة في نفسه ، لأنه بعد حدوث الانحراف وتكرر مظاهر تدخل مواجهته في مرحلة العلاج التي هي أصعب من الوقاية وتحتاج إلى جهود أكثر وتكاليف اكبر. ومن هذه المتطلبات أيضا أن يتم التخطيط للوقاية من الجريمة والانحراف في ضوء عواملها وأسبابها ، بحيث يستهدف التخطيط لها القضاء على العوامل والأسباب أو على الأقل التقليل منها والتخفيف من تأثيرها السلبي الضار وإيجاد ما يوازن تأثيرها السلبي بمؤثرات ايجابية . كذلك من متطلبات نجاح السياسة الوقائية أن تتعاون كافة مؤسسات المجتمع ومنظماته وأجهزته وكافة الأطراف المعنية فيه التي لها علاقة بمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف والتي لها إمكانية الإسهام في تطبيق وإنجاح السياسة الوقائية المرسومة لمواجهة مشكلة الجريمة والانحراف .

- ومن المؤسسات المجتمعية التي يمكنها ، بل التي عليها أن تسهم في الوقاية من الجريمة والانحراف : البيت والأسرة ، والمدرسة ، والمؤسسات الإصلاحية ، ومؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية ، والنوادي

الرياضية والثقافية والاجتماعية ، ومراكز الشباب والمؤسسات والمراكز الصحية ، ومراكز التدريب والتأهيل المهني ، والمؤسسات العدلية والقضائية والإدارية وأجهزة الشرطة ، والمراكز الثقافية ، والمسارح ودور الخيالة والإذاعة المسموعة والمرئية ، ودور النشر والمكتبات العامة والصحافة ، والمساجد والمؤسسات الدينية الأخرى ، وما إلى ذلك من المؤسسات والأجهزة المجتمعية التي عليها أن تسهم في الوقاية من الجريمة والانحراف بأشكالها القديمة والمستحدثة وفي تطهير المجتمع من مختلف مظاهر الانحراف والحفاظ على امن الفرد وسلامته وحريته وحماية ممتلكاته وتحقيق اكبر قدر من الاستقرار له .وإسهام هذه المؤسسات والأجهزة في الوقاية من الجريمة والانحراف يتم من خلال ما تقوم به من أنشطة وعمليات مثل ، التنشئة الاجتماعية السليمة والتعلم والتربية السليمين ، والإرشاد أو التوجيه النفسي والاجتماعي والتربوي والديني والمهني ، والنشاط الرياضي والثقافي والاجتماعي ، والترويح والترفيه ، وشغل أوقات الفراغ بمناشط نافعة للفرد والمجتمع [30].

دور الاتصال الاجتماعي في وقاية الشباب من الانحراف :

إن المؤسسات التي يحتك بها الطفل في صغره تساهم –إذا أحسنا استخدام الاتصال العمومي – بخلق جو حضاري ملائم للتقدم والنهضة عن طريق التوعية الشاملة بأهداف المجتمع وخططه ، بتثبيت المبادئ والعمل على تطبيقها والاتصال العمومي كفيل بالقيام وبهذا الدور بفعالية عبر دعائمه المختلفة ليهيئ للفرد منذ الصغر أساليب التعامل والتكيف مع البيئة وعادات الأمة وتقاليد الحضارة وأنماط سلوكها ، وهكذا يضع الاتصال العمومي نصب عينيه تنشئة اجتماعية صحيحة بما يتفق واحتياجات المجتمع المتحضر ليتكيف مع العوامل البيئية والمحيط الاجتماعي ، فيساعده ذلك على النمو والتعلم واكتساب المهارات ومشاركة الجماعة نشاطها بتحمل المسؤوليات ، ولا يمكن لذلك أن يحدث دون إقحام الاتصال العمومي الذي يعمل على إشراك الفرد منذ الصغر في أهدافه ليكون التغيير الاجتماعي والتحديث أكثر فعالية.

والوقاية أكثر فعالية من علاج المشكلة بعد وقوعها ومن ثمة العمل على إزالة معالمها وأثارها ، فإستراتيجية الوقاية تحتاط وتتوقع ما يمكن أن يحصل إذا توافرت شروط معينة ، فتعمل على تامين المحيط الذي يعيش فيه الفرد بشكل يسمح له بالتكيف مع البيئة ويتآلف مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ، وإستراتيجية الوقاية أصعب بكثير من إستراتيجية العلاج الذي تنتظر حتى يحصل لذلك فالوقاية

صعبة تتغير من فرد لأخر ومن مجتمع لمجتمع ، لكنها في الوقت نفسه أعظم أثرا وأكثر مردودية [31].

إن مجتمعنا يحتاط مسئولوه ويحاذرون احتمالات عدم التكيف مع قواعده وقوانينه الضابطة للسلوك الاجتماعي هو بطبيعة الحال مجتمع يستطيع أن يقلص ظاهرة الانحراف إلى حدودها الدنيا ، فيصبح قادرا على التعامل مع السلوك المنحرف والمتسرب من هفوات الوقاية بكل الوسائل العلمية العملية المتاحة وبسهولة اكبر وفعالية أعظم ، لكن ذلك لا يعني أن الوقاية تمنع دائما وبالكامل الوقوع في المحظور ، فالوقاية مجموعة جهود بشرية مستخدمة لإزالة وإبعاد الظروف المسببة والمهيأة للخروج عن الخط المستقيم ، مما يسبب ويوقع الانحراف ويكون ذلك بأخذ النفس البشرية بالتوجهات الإسلامية الشرعية والبعد بها عن التردي في خبائث العقائد والأخلاق وسائر الأعمال ، وللوقاية مقومات نجاح يجب مراعاتها:

-المعرفة الصحيحة بالمشكلات والآفات المتنبأ بها وكذا الأزمات التي يمكن أن يمر بها الإنسان في مراحل حياته .إضافة إلى التنبؤ الدقيق والعلمي لهذه المشكلات والأزمات .

-المعرفة الصحيحة للأفراد والجماعات المعرضين للمخاطر أكثر من غيرهم .

-الاقتناع بأهمية الوقاية من المشكلات وأنها ذات تكلفة اقل من علاجها .

-أن تكون هناك سياسة مكتوبة وواضحة للوقاية من المشكلات وأهدافها قابلة للتطبيق وموضوعة في ضوء نتائج ودراسات وبحوث علمية أصيلة .

-التخطيط السليم لبرامج الوقاية .فضلا على انه يجب أن يصنعها مهنيون متخصصون .

-إشراك الناس في جميع مراحل العمل الوقائي .وضرورة استمراريته.

-الوقاية مسؤولية الجميع ومشتركة لجميع فئات المجتمع ، فهي التزام فردي ومسؤولية اجتماعية .

-أهمية التقويم والمتابعة والتغذية العكسية للبرامج الوقائية بهدف زيادة كفاءة وفعالية هذه البرامج [32].

ويضيف" ادريس الكتاني " انه ماذا نفعل لمواجهة الانحرافات السلوكية الاجتماعية اليوم ؟ للتعامل مع الواقع المعاش بشكل عام ، لابد من إجراء مجموعة من الخطوات الفعلية أهمها :

*إعادة النظر في المناهج التربوية التي يتبناها المربون سواء كانوا أبوين أو غير ذلك ، ومحاولة التخلص من الأساليب غير السليمة .

*تعزيز دور الإرشاد النفسي والاجتماعي والمهني في المجتمع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

*إيجاد المراكز المتخصصة لإعادة تأهيل المنحرفين، وكذا إعداد مراكز للإيواء وإعادة التأهيل.

*تعزيز الوازع الديني والوعي الثقافي من خلال تكثيف الحملات الإعلامية سواء الرسمية أو الأهلية لمواجهة أخطار الانحراف .

*جذب الشباب من الجنسين للعمل التطوعي لما له من اثار ايجابية في مجابهة الانحراف ، فضلا عن إنشاء أندية للعمل الاجتماعي .

*تفعيل دور التكوين المهني في الوقاية من الانحراف[33] .

خاتمة :

يمكن القول في النهاية أن الاتصال أصبح حاجة ملحة لايمكن تجاهلها نظرا لحركية المجتمع وتنميته لاسيما بعد المشاغل المرتبطة به ، هذا الأمر الذي دفع بالمختصين بهذا الموضوع ومحاولة تطوير أساليبه ووسائله لتتوج جهودهم بظهور علم جديد هو الاتصال الاجتماعي ، هذا الأخير الذي يندرج ضمن الاتصالات الاقناعية لخدمة المجتمع عن طريق إعلامه والتأثير عليه بتتبع السلوك الأفضل في مختلف الجوانب الاجتماعية ، كما و يستهدف البحث على التغيير لصالح المجتمع بأكمله ، فهو يجيب على تطلعات ومصالح أفراد المجتمع في مسائل تهمه مثل مكافحة الآفات الاجتماعية كالانحراف مثلا ويساهم في ترويج القيم الأساسية كما يؤدي إلى التواصل بين أفراد الجماعة الواحدة عن طريق مشاركة كل فرد على حدى في عملية التفاعل ، وكما هو معلوم إن الوقاية أكثر فعالية من علاج المشكلة بعد وقوعها ومن ثم العمل على إزالة معالمها وأثارها ، فإستراتيجية الوقاية تحتاط وتتوقع ما يمكن أن يحصل إذا توافرت شروط معينة ، فتعمل على تامين المحيط الذي يعيش فيه الفرد بشكل يسمح له بالتكيف مع البيئة ويتألف مع قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ، إذ أن تحديد استراتيجيات الوقاية والعلاج للشباب هو عملية مرتبطة بأحد العوامل المسببة للانحراف ، فضلا عن حمايتهم من التعرض لظروف الأسر المصدعة وما تجره تلك الظروف

من عوامل دافعة لارتكاب بعض صور الانحراف وتجنبه لرفقاء السوء وغيرها من العوامل اقتصادية كانت أم اجتماعية ، وبذلك شكلت ظاهرة الانحراف واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تضافرت جملة من العلوم والفنون المعرفية إلى فهمها ، والوقوف على مسببتها بهدف تفسيرها وضبطها والتحكم فيها ، وصولا إلى التنبؤ بها ومكافحتها وكذا تحسين مستوى السلوك الإنساني ، وجعله أكثر توافقا مع المعايير والضوابط الاجتماعية باعتبارها ظاهرة تهدد الأمن الاجتماعي وتؤثر في الاستقرار داخل المجتمع .

قائمة المراجع :

1.عبد الباسط محمد الحسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، ط2 ، القاهرة ،1998 ، ص 308 .

2.نبيلة بوخبزة ، الاتصال العمومي أسس وتقنيات ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2014، ص 18 .

3.أحسن طالب ، الوقاية من الجريمة ، نماذج تطبيقية ناجحة ، مجلة الفكري الشرطي ، مجلد (6) ، العدد (3) ، الشارقة ، 1997، ص 12 .

4.محمد أبو حسان ، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية ، مكتب المنار بالزرقاء ، الأردن ، 1978، ص 126 .

5.زهران وآخرون ، دراسات في علم النفس ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2002، ص 233.

6.الجعب نافذ ،دور الشباب في عصر العولمة ، وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ، مديرية التربية والتعليم ، ورقة عمل مقدمة للشباب ، ثقافة الأمس وفكر المستقبل ، رفح ، 2001، ص 3.

7.الزيدي المنجي ، مقدمات لسوسيولوجيا الشباب ، عالم الفكر، 2002 ، ص 27-57 .

8.سامية محمد جبار ، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1998 ، ص 129 .

9.عبد المحسن بن عبد الرحمان الجحلان ، برامج الأندية الرياضية ودورها في وقاية الشباب من الانحراف ، دراسة ميدانية على الأندية الرياضية بميدان الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، قسم العلوم الاجتماعية ، الرياض ، 1413-1414، ص 14.

10.عايش المطيري ،دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص علم الجريمة ، جامعة مؤتة ، 2010، ص 4.

11.معطى سولاف ، الانحراف الاجتماعي – أسباب الانحراف لدى الطلبة الجامعيين الداخليين ، إقامة 19 ماي 1956، مدينة وهران ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع الهوية والتحول الاجتماعي ، جامعة وهران ، 2012-2013 ، ص 41-43 .

12.صباح عباس ، الانحرافات السلوكية الأسباب والعلاج ، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1، بيروت ، 1993، ص 70.

13.عثمان احمد سلطان ، المسئولية الجنائية للأطفال المنحرفين ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، القاهرة ، 2002، ص 90 .

14.فهد بن ناصر بن سليمان الدرسوني ، الانحرافات السلوكية لظاهرة الدرباوية في المجتمع الشبابي السعودي ، بحث مقدم للحصول على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة الملك فيصل ، قسم علم الاجتماع ، المملكة العربية السعودية ، 1434-1435 ، ص 33 .

15.جلال الدين عبد الخالق وآخرون ، الجريمة والانحراف ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2001، ص 142-144.

16.بلمولود جمانة، علاقة الأسرة بانحراف المراهق ، دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية قسنطينة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005، ص 83.

17.مصطفى شريك، علم اجتماع الجريمة والانحراف ، 2008 ، منشور على الموقع : http :// www.mostapha chrik.maktoobblog.com.

18.محمد صبحي نجم ،المدخل الى علم الاجرام والعقاب ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1988 ، ص 40 .

19.عدلي السمري، سلوك العنف بين الشباب ، الشباب ومستقبل مصر ، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 2001، ص 222.

20.يسرى أنور علي وآخرون ، علم الاجرام وعلم العقاب ، دار النهضة ، القاهرة ، 1970، ص 19.

21.عمران عيسى حمود الجبوري ،الوقاية من الجريمة والانحراف ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2001، ص 223-224 .

22.عبد الله عبد العزيز اليوسف ، المفهوم الحديث للوقاية من الجريمة والانحراف ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2003، ص 10 .

23.مصطفى العوجي ،التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1985، ص 214-215 .

24.مصطفى العوجي ، نفس المرجع السابق ، ص 216-217.

25.عمران عيسى حمود الجبوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 233.

26.مصطفى العوجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 218.

27.مصطفى العوجي ،مرجع سبق ذكره ، ص119-120.

28.عمر التومي الشيباني ،دور المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف ، جمعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 1993، ص 23-24.

29.عمر تومي الشيباني ، نفس المرجع السابق ، ص25.

30.عمر تومي الشيباني ، نفس المرجع السابق ، ص 226-227.

31.أمال عميرات ، الاتصال الاجتماعي –العمومي وأبعاده في منهج الدعوة المحمدية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2014، ص 24-25.

32.أمال عميرات ، نفس المرجع السابق ، ص 26-27 .

33.ادريس الكتاني ، ظاهرة انحراف الأحداث ، 1976 ، ص 196.